

القيمة اللغوية لخصائص ابن جنى مع دراسة فى مصادره وآرائه

د. حسام البهنساوى *

أولاً : القيمة اللغوية لكتاب الخصائص :

يعد كتاب «الخصائص» لصاحبه اللغوى الكبير «ابن جنى» أشهر سفر فى علم العربية على الإطلاق. إذ خلق فيه «ابن جنى» فى أجواء العربية، متحدثاً عن خصائصها، ومشتقاتها وتصاريدها، ذاكراً لغات العرب الفصيحة والشاذة وغيرها، نافذاً إلى الحديث عن اللغات وأصولها. ولا غرابة أن يأتي هذا السفر الجليل على هذا الوجه من التبحر والشمول، والدقة والبراعة . ولقد أتمه «ابن جنى» تحت رعاية أستاذه وشيخه «أبى على الفارسى» فأفاد من آرائه وخواتمه، وأضاف إليها كثيراً من ملاحظاته واستقصاءاته، يساعده على ذلك حسن مرهف ونظر ثاقب ومعرفة واسعة .

* المدرس بقسم علم اللغة بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة القاهرة (فرع الفيوم)

والكتاب - بحق - يعد محاولة رائعة في وضع القوانين الكلية لعلم التصريف، حيث شخص فيه ابن جنى الأبنية العربية وجددها، بما يجعلنا نطمئن إلى القول بأنه واضح أصول هذا العلم، فقد قرأ كتاب: التصريف . للمازني على أستاذه أبي علي، وهو يعد من أنفس ما ألف في علم التصريف حتى عصر ابن جنى. ولم يكتف بحفظ هذا الكتاب فحسب، وإنما عمد إلى شرحه شرحاً واعياً ومناقشته مناقشة دقيقة في كتابه : «المصنف» شرح التصريف للمازني^(١) .

ويشتمل الخصائص على مائة واثنين وعشرين باباً من أبواب علم العربية، في اللغة والصرف والنحو وغيرها، يبدأها «باب القول على الفصل بين الكلام والقول»^(٢) وينتهي «باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول»^(٣) إلى جانب عرضه لمسائل التعليل والقياس والسماع، نجده يتحدث عن نشأة اللغة في باب سماه: «باب القول على أصول اللغة إلهام هي أم اصطلاح»^(٤) يبين فيه رأى العلماء من أهل النظر على أن أصل اللغات، التواضع والاصطلاح، إلا أن أستاذه أبا علي قال له : هي من عند الله، واحتج بقوله تعالى : «وعلم آدم الأسماء كلها» (البقرة ١/٣١) ثم يستعرض الآراء المختلفة، ويناقشها ويذكر حججها وأدلتها. وعلى الرغم من أنه ينتصر لرأى القائلين بأنها من الأصوات المسموعات، وأنها محاكاة لأصوات الطبيعة. حيث يذكر ذلك قائلاً: «وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل»^(٥) إلا أنه بعد مداومة التنقيير

-
- (١) انظر : المصنف ، شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤م حيث يرى المازني أن الأفعال قد تشتق من أسماء الأعيان، حيث يقول: «إننا إذا اشتققنا من : سفرجل، قلنا : سفرج يسفرج فهو مسفرج» المصنف ٣٣/١ كما أن الأفعال قد تشتق من الحروف، فيقول: قوفت قافاً، وكوفت كافاً ودولت دالاً، المصنف ١٥٤/٢ .
- (٢) الخصائص ٥/١ - ٣٣ تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ٥٢ - ١٩٥٦ .
- (٣) الخصائص ٣٢٨/٣ - ٣٤١ .
- (٤) الخصائص ٤٠/١ - ٤٧ .
- (٥) الخصائص ٤٧/١ .

والبحث، وجد لديه من الدواعى والخواالج القوية والرقوة، مايقوى فى نفسه من اعتقاد كونها من عند الله سبحانه، وأنها وحى^(١) .

ولسنا نجاوز الحقيقة، إذا قلنا إنه هو الذى ثبت أركان فكرة الاشتقاق الأكبر، التى تقوم على أساس التقاليب المتعددة لأصل الكلمة، وهو يحاول جاهداً أن يجمع الكلمة ومشتقاتها فى معنى واحد ولاشك أن الخليل بن أحمد، قد أسس معجمه، العين على أساس من هذه الفكرة^(٢) بيد أن ابن جنى، هو صاحب حصرها فى معنى واحد، أو دلالة واحدة، حيث إن تقاليب الخليل بن أحمد ، تعد تقاليب صرفيه فحسب لتحديد الصيغ المستعملة والمهملة فى اللغة العربية .

ولاينكر ابن جنى فضل أستاذه أبى على الفارسى، وأنه استمد منه فكرة هذا الاشتقاق ، بيد أن تأصيلها وتطبيقها وتعميقها بله تسميتها، كل ذلك من صنيع ابن جنى، حيث يقول: «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه - مع هذا - لم يسمه . وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن»^(٣) كما تعد فكرة التضمن - أيضاً - واحدة من الأفكار التى أصلها ابن جنى، وقد حفل الخصائص بكثير من الأمثلة، التى تؤكد هذه الفكرة وتدعمها. وتقوم فكرة التضمن على أساس إشراب للفظ معنى لفظ آخر، مع أخذ حكمه أيضاً، وقد ذكر سيبويه والكسائى هذه الفكرة. كما لاحظها أبو على، لكن يبقى ابن جنى هو الذى ثبت أركانها، وعمل على تأكيدها بالعديد من الأمثلة، ففى قوله تعالى : «قد أحل لكم

(١) الخصائص ٤٧/١ .

(٢) ينبغى التنويه إلى الأساس الأول الذى اعتمد عليه الخليل فى صنع معجمه، العين وهو الأساس الصوتى.

(٣) الخصائص ١٣٣/٢ .

ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» (البقرة ١٨٧/١) يقول ابن جنى: الرفث، يتعدى بالباء، غير أنه ضمن في الآية معنى الإفشاء، ولذلك يتعدى بالي، كما يتعدى بها في الإفشاء، ومثل ذلك قوله تعالى: «من أنصارى إلى الله» (آل عمران ٥٢/٢) أي: مع الله، لأنه في معنى من يضاف في نصرتي إلى الله، وكقوله تعالى: «وهل لك إلى أن تزكى» (فاطر ١٨/٣٥) وضعت: إلى، موضع: في، لأن ما قبلها في معنى: أدعوك وأرشدك^(١).

ولابن جنى آراء سديدة، ووجهات نظر دقيقة، يختص بها في مسائل التعليل والقياس والسماع في أبواب النحو والصرف على السواء.

لقد أجاد ابن جنى تعليقاته في أبواب النحو والصرف أيما إجادة. وهو يقدم للحديث عن التعليل بيان مدى صلة علل النحاة، بعلم المتكلمين والمتفقيين، ويذكر أن علل التحويين أقرب إلي علل المتكلمين، منها إلي علل المتفقيين، فهو يقول في باب خصصه لذلك بعنوان: «باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية»^(٢) يقول فيه: «اعلم أن علل المتفقيين، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا»^(٣)، وهو لا يكتفى في تعليله بما ذكره العلماء قبله فحسب، وإنما يناقشهم ويعترض علي تعليقاتهم، ويعتل لما يراه صائباً من وجهة نظره، فنحن نجد بعدما أفاض في عرض علل النحاة ينكر التقسيم الذي ذكره ابن السراج وتلميذه الزجاج في القول بعلة العلة أو القول بعلة لعلة العلة. فيما يطلق عليه، العلل الثواني والثالث! ويذكر أن هذه العلل ما هي إلا تسميم للعلة الأولى. ويخصص لذلك باباً بعنوان: «باب في العلة وعلة العلة»^(٤) يقول فيه: «وهذا موضع ينبغى أن تعلم منه أن هذا الذي سماه (يقصد ابن السراج) علة العلة، إنما هو تجوز في اللفظ. فأما في الحقيقة، فإنه

(١) الخصائص ٣٨٠/٢ وما بعدها . (٢) الخصائص ٤٨/١ .

(٣) الخصائص ٤٨/١ . (٤) الخصائص ١٧٣/١ .

شرح وتفسير وتتميم لليلة^(١) ولا تقتصر مناقشاته على العلماء فحسب، بل نجده يثبت في تعليقاته من رواته الذين يثق فيهم من الأعراب الفصحاء، ولعل سؤالاته لأبي عبد الله محمد العساف العقيلي الجوثي دليل على ذلك^(٢).

وعلى نحو من براعته في التعليل، يقدم لنا القياس والسماع، فهو يقدم بين يدي المسألتين يباب سماه: «باب القول على الأطراد والشذوذ»^(٣) ويتحدث عن التوسع في القياس. وأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٤) وهو يخص باباً لتعارض السماع والقياس^(٥) يقول فيه: «اعلم أنك إذا أدك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلي ما هم عليه»^(٦).

والحق: فإن ابن جنى يقف موقفاً وسطاً في مسألة السماع، فلم يقصر الأخذ عن الأعراب القح، كما شدد على ذلك علماء المدرسة البصرية، ولم يفتح الباب علي مصراعيه للأخذ من جميع الأعراب الفصحاء منهم وغير الفصحاء، كما فعل ذلك علماء المدرسة الكوفية، لكنه يراوح بين هؤلاء وهؤلاء، وتلك سمة من سمات المدرسة البغدادية، التي يعد ابن جنى رائداً من روادها في جيلها الثاني، حيث نجده يعقد باباً في خصائصه بعنوان: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر»^(٧) ثم يعقد باباً آخر بعنوان: «باب في العربي الفصحى ينتقل لسانه»^(٨) ويصرح في باب بعنوان: «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»^(٩) ذاكراً: «أن إنساناً لو استعملها، لم

(٢) انظر: الخصائص ٧٦/١.

(٤) الخصائص ١٤٤/١.

(٦) الخصائص ١٢٥/١.

(٨) الخصائص ١٣-١٢/٢.

(١) الخصائص ١٧٣/١ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٧٦/١ وما بعدها.

(٥) الخصائص ١١٧/١.

(٧) الخصائص ٥/٢ وما بعدها.

(٩) الخصائص ١٠/١-١٢.

يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين»^(١).

كما حفل هذا السفر الجليل بالعديد من التحليلات الصوتية، التي تتسم بالدقة وحسن المذاق، تدعوننا -حقاً- إلى الدهشة والإعجاب، لما تتضمنه هذه التحليلات من آراء وتفسيرات، تقف على قدم المساواة مع ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، على الرغم من الفارق الهائل من حيث الزمن من جهة، ومن حيث إمكانات البحث والتحليل المتوافرة!

وإذا كانت فكرة أن الصوت المضعف، ليس في حقيقة أمره إلا صوتاً واحداً طويلاً، تعد فكرة حديثة، إلا أننا نجد أنها عند ابن جنى، وقد أدركها برهافة حسه وعمق إدراكه، حيث نجده يقول: «الحرف لما كان مدغماً، خفى فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعد نبوة واحدة فجرباً لذلك مجرى الحرف الواحد»^(٢) وهو يذكر ذلك في موضع آخر بقوله: «إدغام الحرف في الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معاً نبوة واحدة»^(٣).

تقف وجهة النظر هذه لابن جنى: في موضع المساواة مع وجهة نظر (كانتينو) في تعريفه الأصوات المضعفة، حيث يذكر هذا الأخير أن الأصوات المضعفة: «هى التى يمتد النطق بها، فيضاهى مداها، مدى حرفين بسيطين تقريباً، وترسم هذه الحروف عادة في الأبجدية الأوربية بحرفين متتابعين (bb) أو (m m) وهكذا»^(٤).

أما فكرة النبر: stress بمعنى الضغط accent على بعض المقاطع الصوتية، فإنها - أيضاً - فكرة صوتية حديثة لم يذكرها العلماء العرب في دراساتهم، ولم يدركوها في أبحاثهم، غير أننا نجد ابن جنى وقد أشار إليها، وأدرك أثر الضغط على بعض حركات

(١) الخصائص ١٢/٢ . (٢) الخصائص ٩٢/١ . (٣) الخصائص ٢٧٢/٢ .

(٤) دروس في علم أصوات العربية ٢٥ لكانتينو، ترجمة صالح القرماذى - تونس ١٩٦٦ م .

الكلمة، وهو يعقد لذلك باباً يسمى «باب مظل الحركات»^(١) يقول فيه: «وإذا فعلت العرب ذلك، أنشأت عن الحركة، الحرف من جنسها، فتشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو»^(٢) وهو يقدم أمثلة لذلك المظل (النبر) في الفتحة والكسرة والضمة، وما ينشأ عن هذا المظل من إطالة لها^(٣).

ويقول في موضع آخر: «وكذلك الحركات عند التذكر يمظن، كما تمظن الحروف، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت: قمتاء، أي: قمت يوم الجمعة، ومع الضمة: قمتو. في: قمت إلى زيد، ونحو ذلك»^(٤) كما يذكر - أيضاً - في باب مظل الحروف^(٥) قوله: «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة، وهي الألف والياء و الواو، اعلم أن هذه الحروف، أين وقعت، وكيف وجدت بعد أن تكون سواكن يتبعهن بعضهن غير مدغمات، ففيها امتداد ولين.. إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مدتها ثلاثة:

١- وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن - الهمزة .

٢- أو الحرف المشدد .

٣- أو أن يوقف عليها عند التذكر^(٦) .

ويقدم ابن جنى أمثلة عديدة على مظل هذه الأصوات الثلاثة المصوتة، باعتبارها أصوات لين، في هذه المواضع الثلاثة، مبيناً أسباب ذلك، ففي مظلها حينما تقع بعدها همزة يقول: «وإنما تمكن المد فيهن مع الهمزة أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى

(٢) الخصائص ١٢٣/٣ .

(١) الخصائص ١٢٣/٣ .

(٤) الخصائص ١٢٩/٣ - ١٣٠ .

(٣) الخصائص ١٢١/٣ - ١٢٤ .

(٦) الخصائص ١٢٤/٣ - ١٢٥ .

(٥) الخصائص ١٢٤/٣ .

مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوته قبله، ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت»^(١) وفي مطلقها إذا وقع بعدها حرف مشدد يقول ابن جنى: «فلأنهن - كما ترى - سواكن وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقى الساكنان حشواً في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين، من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرقاً ولا بالاستراحة إليه تعلقاً - وذلك نحو: شابه، ودأبه، وهذا قضيب بكر، في قضيب بكر، وقد تمود الثوب، وقد قوصَ بما عليه»^(٢).

وأما مطلقها عند الوقف وعند التذكر، فيقول ابن جنى: «لكنك لما وقفت مطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأول، منوط به، معقود ما قبله علي ما تضمنه وخلطه بجملته»^(٣).

والحق أن هذا التحليل الصوتي الدقيق، في بيان مدى تأثير المطلق على هذا النحو الذى عرضه ابن جنى، هو ما يطلق عليه في الدرس الصوتى الحديث، تأثير النبر في تغيير أنظمة المقاطع في اللغة، سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التركيب، فالنبر في النماذج الثلاثة التى ذكرها ابن جنى، هو المسئول عن وجود المقطع الصوتى الزائد الطول، ص ح ح ص. نادر الوجود والشيوع في اللغة العربية الفصحى^(٤) ويُعد النبر الطارىء على مقطعة هو السبب في ظهوره ووجوده!

(٢) الخصائص ١٢٦/٣.

(١) الخصائص ١٢٥/٣.

(٣) الخصائص ١٢٨/٣.

(٤) ويجدر التنويه إلى أن هذا المقطع يشيع في اللهجة المصرية في كثير من استعمالاتهم، وقد نتج عندهم عن طريق النحت، من ذلك قولهم: فن Fen، وقولهم: ليه Leh، وغيرها من النماذج. انظر: دراسة وصفية تاريخية للهجات الدقهلية، على مستوى الأصوات والأبنية ٩٩ وما بعدها. مخطوط - القاهرة ١٩٨٦ م.

والتنغيم Intonation بمعنى رفع الصوت وخفضه فى أثناء الكلام للدلالة على المعانى المختلفة للكلمة الواحدة، فإنه يعد من الظواهر الصوتية الحديثة، التى لم ينتبه إليها العلماء العرب، ولم يذكروها فى دراساتهم ومؤلفاتهم: غير أننا نجد ابن جنى وقد فطن إلى هذا التنوع الصوتى، ارتفاعاً وانخفاضاً، وقد ذكر ذلك فى الخصائص فى قوله: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة، لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أونحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلاً! فتزيد فى قوة اللفظ (بالله) هذه الكلمة، وتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها - أى: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سأله فوجدناه إنساناً، وتمكن بالصوت إنساناً وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إذا ذمته ووصفته بالضيق قلت: سأله وكان إنساناً! وتزوى وجهك وتقطبه، فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لقيماً أو لحزاً أو منجلاً أو نحو ذلك»^(١).

ولعل ما ذكره ابن جنى فى قوله: «فإن قلت، زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها»^(٢) يعد هذا القول دليلاً على إدراك ابن جنى لما يطلق عليه بالكفاءة الذاتية أو القدرة الكامنة لدى أصحاب اللغة المعنية، تلك الكفاءة التى تمكن أصحاب اللغة من امتلاك جملها الأصولية، التى تمثلها الأبنية العميقة فى هذه اللغة، كما تقول بذلك النظرية التوليدية التحويلية. فالواقعة الرئيسية التى يجب أن يحيط بها اللغوى كما يذكرها: روفت "Ruwrēt" أنه «يستطيع كل شخص راشد، ينطق بلغة معينة أن يرسل

(١) الخصائص ٣٧٠/٢ - ٣٧١.

(٢) الخصائص ٢٤٣/١.

فى كل وقت وبصورة تلقائية عدداً لامتناهياً من الجمل أو أن يدركها ويفهمها، وذلك دون أن يكون قد تلفظ بمعظم هذه الجمل أو سمع بها مطلقاً، يمتلك كل شخص إذن بعض الاستعدادات المخصوصة جداً، والتي يمكن أن ندعوها بكفاءة اللغوية^(١) ويؤكد ابن جنى عدم اختلاف العرب على لغتها وامتلاكها الكفاءة الكامنة، التي تمكن أصحابها من التكلم بها والاتصال فيما بينهم عبر تراكيبها ودلالاتها، على الرغم من وجود بعض الاختلاف فى قواعد التركيب عند بعضهم عن بعضهم الآخر ! يقول ابن جنى: «وقد نراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى إلى الخلاف فى (ما) الحجازية والتميمية . وإلى الحكاية فى الاستفهام على الأعلام فى الحجازية، وترك ذلك فى التميمية، وإلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته مختصر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو فى شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به»^(٢). فذلك تصريح واضح بأن الجمل الأصولية واحدة فى أذهان الجماعة اللغوية الواحدة، بيد أنها قد تختلف أو تنحرف عن معيار الأصولية على ألسنة متكلميها فى الجمل المنطوقة أو ما يطلق عليه بالأبنية السطحية، والتي تمثلها ما يطلق عليه بالجمل المقبولة، فإذا ما وافقت تلك الجمل المقبولة، قواعد الجمل الأصولية، التي ينبغى أن يمتلكها كل مستمع متكلم جيد فى لغته، فإنها تخرج فى حالة الأداء الفعلى، ممثلة لشروط الكفاءة الكامنة، التي يمتلكها أصحاب اللغة^(٣) وعندما يقول: «ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً وحشواً مهياً لكثير خلافها، وتعادت أوصافها. فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف

(١) انظر: اكتساب اللغة ١٢ . (٢) الخصائص ٢٤٣/١-٢٤٤ .

(٣) انظر: مظاهر النظرية النحوية ٢٧ لنعم تشومكى، ترجمة مرتضى جواد باقر - بغداد، وكذا:

اكتساب اللغة ٣٢ لمارك رويشل، ترجمة د. كمال بكداش - بيروت ١٩٨٤ م .

النصب والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدي، غير محصل، وغفلاً من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهر بالمحاماة على طرد أحكامه^(١) - فذلك - أيضاً - يُعد إدراكاً لمفهوم الحدس اللغوي الصحيح لأبناء اللغة؛ الذى عولت عليه النظرية التوليدية التحويلية، وجعلته أساساً فى الحكم على صحة القواعد النحوية، حيث يعتمد الباحثون والدارسون على صدق هذا الحدس فى بناء القواعد النحوية للغة المعينة - هذه من جهة - كما يعد هذا القول - أيضاً - إدراكاً من ابن جنى بأهمية ما يطلق عليه بالقدرة التوليدية الضعيفة Weak generative Capacity، والتي يمكن أن توضع فى الاعتبار، على الرغم من قلة إسهامها فى بناء قواعد اللغة فى النظرية التوليدية التحويلية^(٢).

ثمة ظاهرة من ظواهر التطور اللغوى، تسمى: شاهد الحال، وهى من الظواهر اللغوية الحديثة، التى يستعين بها الباحثون فى إلقاء الضوء على حقيقة حدث لغوى، وكشف غموضه، وذلك بالرجوع إلى مسرحه اللغوى الأول الذى اقترن به، لتبين إلى أي مدى اختلفت الدلالة أو اتفقت أو تطورت مع الحدث الحقيقى لها، لقد ألع ابن جنى إلى هذه الظاهرة وذكر أهميتها، وفضل العلماء العرب الأوائل، الذين عاينوا الأحداث، وعاشوها وتعرفوا مسارحها اللغوية، فنقلوها لنا، وكشفوا بذلك اللثام عن غموض يحول بيننا وبين فهم الدلالة المقصودة، أو يؤدي إلى تفسير خاطيء وفهم بعيد عن جادة الصواب! يقول ابن جنى: «فالغائب ما كانت الجماعة من علماذنا تشاهده من أحوال العرب ووجوها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال المشاهدة بالمقصود؛ بل الحالفة علي ما فى النفوس. ألا

(٢) مظاهر النظرية النحوية ٧٧ - ٧٨ .

(١) الخصائص ٢٤٤/١ .

ترى إلى قوله: (الطويل) (١) :

تقول وصكت وجهها يمينها أبعلى هذا بالرحى المتعاس !

فلو كان حاكياً عنها : أبعلى هذا بالرحى المتعاس - من غير أن يذكر صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً، لكنه لما حكى الحال، فقال: وصكت وجهها، علم بذلك قوة إنكارها. وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين.. وليست كل حكاية تروى لنا، ولا كل خبر ينقل إلينا^(٢) ويقول أيضاً: «الاعتقاد يخفى، فلا يعرف إلا بالقول، أو ربما يقوم مقام القول من شاهد الحال»^(٣) ويوضح ابن جنى ذلك فى قوله : «وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا، لبعدها الزمانى عنا، ألا ترى إلى قول سيويه^(٤) ، أو لأن الأول وصل إليه، علم لم يصل إلى الآخر، يعنى ما نحن فيه من مشاهدة الأحوال الأوائل»^(٥) ويذكر ابن جنى ما توقف عليه ابن السراج، مما أسرع إليه أبو إسحاق الزجاج من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتجاج ابن السراج، بأننا لو ذهبنا نشق لقولهم: (ع ق ر) من معنى الصوت، لبعد الأمر جداً، وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجله. فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة. قال ابن السراج. فقال أبو إسحاق الزجاج: لست أدفع هذا!!^(٦) .

(١) البيت لأعرابى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، يكتنى بأبى مُحَلَّم، انظر: الخصائص ١/ ٢٤٥ والكامل فى اللغة والأدب ١/ ٣٨ .

(٢) الخصائص ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦ . (٣) الخصائص ١/ ١٩ .

(٤) الكتاب ١/ ١٦٨ . (٥) الخصائص ١/ ٦٦ ؛ ١/ ٢٤٨ .

(٦) انظر : الخصائص ١/ ٢٤٨ كذا : الاشتقاق لابن السراج ٣٣-٣٤ وانظر : التطور اللغوى مظاهره وعمله وقوانينه ١٥٦ - ١٧٠

ونجده فى باب يسميه : «باب فى العدول عن الثقل إلى ما هو أثقل منه ، لضرب من الاستخفاف»^(١) نجده يتعرض لمسألة صوتية ، تتعلق بقانون السهولة والتيسير فى الدراسات الصوتية الحديثة ، ألا وهى : المخالفة Dissimilation^(٢) حيث يقول : «وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها : فينزل الحرف إلى ما هو أثقل منه ، ليجتنب اللفظان فيخفا على اللسان»^(٣) ويقدم ابن جنى أمثلة لهذه المخالفة الصوتية فى الحركات فى مثل قلبهم الياء فى كلمة : الحيوان ، لأن أصلها : الحَيَّان ، حيث يقول : «فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء»^(٤) لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك^(٥) ثم يذكر ابن جنى أن هذه المخالفة تحدث - أيضاً - فى الحروف الصامتة ، حيث يتحول أحد الصوتين الصامتين المدغمين إلى صوت صائت ، فيقول : وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم ، حتى يدلوا أحدها ياء نحو : دينار وقيراط وديماس ودياج ، فيمن قال : دمايس ودبابيج^(٦) .

فهذه الكلمات جميعاً أصلها : دَنَارٌ وَقَرَّاطٌ وَدِمَّاسٌ وَدَبَّاجٌ ، ثم يعلق على هذا جميعه بما يؤكد إدراكه لفكرة المخالفة الصوتية ، وما تقدمه من تسهيل وتيسير على ألسنة المتكلمين ، فيقول : «ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف فى دَوَانٍ ، فأبدلوا ليختلف الحرفان ، ويقدم على نحو من هذه المخالفة الصوتية نماذج أخرى ، كالإضافة فى كلمة : آية ورواية ، فتكون : آئى وروائى ، بقلب الياء همزة » لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات»^(٧) . على الرغم من أن الهمزة أثقل من الياء ، حيث إن الصوت الصامت ،

(١) الخصائص ٨/٣ .

(٢) والمخالفة قانون صوتى يسير عكس قانون صوتى آخر يسمى : المائلة Assimilation .

(٣) الخصائص ١٨/٣ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣ والخصائص ١/ ٧٥ - ٧٦ وكذا تصحيح الفصح ١٠٥ حيث

يؤكد ابن جنى أن بين الواو والياء قرابة ونسباً .

(٥) الخصائص ١٨/٣ . (٦) الخصائص ١٨/٣ . (٧) الخصائص ١٩/٣ .

يتطلب مجهوداً عضلياً فى النطق عن نظيره الصوت الصامت؛ الذى لا يتطلب نفس المجهود العضلى، بل إنه ينطق غفلاً ساذجاً ! وكذلك الحال فى الإتيان بصيغة: فعاليل من : رميت، فتكون : رماوى ورمائى، فأبدلوا الياء من : رمايى، واواً وأخرى همزة، وكلتاهما أثقل من الياء لتختلف الحروف (١) .

ونجده فى باب شواذ الهمز، يقدم العديد من الأمثلة والنماذج والشواهد الشعرية، التى تؤكد حدوث هذه الظاهرة عند العرب، ويذكر ابن جنى أنه يرى: «ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة فى : باز وشأمذ وتأبل ونحو ذلك، إنما هو تطرق وصنعة، وليس اعتباط هكذا من غير مسكة، وذلك قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاوزت الحرف الساكن، فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك، فكأن فتحة باء باز، إنما هى نفس الألف، فالألف لذلك، وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف، انقلبت همزة (٢) ..

والحق فإن هذه الكلمات المهموزة، كانت فى الأصل من المقطع الصوتى: ص ح ص الزائد الطول المغلق، الذى لا يجوز فى اللغة العربية الفصحى، إلا فى أواخر الكلمة، فى حالة الوقف عليها أو فى وسطها بشرط أن يكون المقطع التالى له، مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذى ختم به المقطع السابق، وهذه الحالة الأخيرة، هى ما عبر عنها اللغويون القدامى «بالتقاء الساكنين على حدهما» وهو أن يكون الأول حرف لين، والثانى مدغماً فى مثله (٣) وذلك نحن: الضالّين، وشابّه، ومدهامتان (٤) والعربية عندما تشتق كلمات من نفس المقطع ص ح ص فى غير الحالتين السابقتين، فإنها تحوله

(٢) الخصائص ٤٧/٣، ١٢٦/٣ .

(١) الخصائص ١٩/٣ .

(٣) انظر: شرح ابن بيش ١٢٠/٩، القاهرة بدون تاريخ .

(٤) انظر : التطور اللغوى، مظهره وعلله وقوانينه ٩٦ .

إلى المقطع الطويل المغلق ص ح ص ، مثل : يقوم ، التي تصير عند الجزم : «لم يقم»
 وكان الأصل فيها : «لم يقم»^(١) وهذا المقطع لا يجوز في الشعر أصلاً إلا في الوقف ،
 أي إنه لا يجوز فيه مثال : «الضالين ، شابه ، مدهامتان» وإذا كان الشعر لا يقبل هذا النوع
 من المقاطع ، فإن الشاعر إذا أراد استخدام كلمة تحتوى على هذا المقطع أقحم همزة في
 الكلمة ، أو بعبارة أخرى : قسّم المقطع إلى مقطعين^(٢) ومثال ذلك قول كثير :
 (الطويل)^(٣) :

وأنت ابن ليلي خير قومك مشهداً إذا ما أحمرت بالعبيط العوامل

وقد أورد ابن جني شطره الأخير هكذا^(٤) :

إذا ما العوامل بالعبيط احمرت

ثم يعقب قائلاً : يريد : احمرت

وكقوله^(٥) :

وللأرض إما سودها فتجللت بياضاً وأما بيضها فاسوأدت

وكقول الشاعر^(٦) : (الرجز)

يا عجباً لقد رأيت عجباً

(١) التطور اللغوي ٩٦ . (٢) التطور اللغوي ٩٦ .

(٣) ديوانه ق ١٠/٤٦ ص ٢٩٤ ، ولسان العرب (حنن) ٢٤٩/١٦ . وعيبت الوليد ٦٩ ، وديوان أبي

محجن الثقفى ١٠٦ وقد ذكره كما في الخصائص ، وألف باء للبلوى ١٢٣/٢ .

(٤) الخصائص ١٢٦/٣ ، ١٤٨ .

(٥) الخصائص ١٢٧/٢ ، ١٤٨ بيد أن البيت ورد في ديوانه : فادهأمت ٤/٥٤ ص ٣٢٣ وشرح

شواهد الشافعية ١٤ - ١٧ والفاثق للزمخشري ٤٦٢/١ والممتع لابن عصفور ٣٢٢/١ وسر صناعة

الإعراب ٨٤/١ .

(٦) الخصائص ١٤٨/٣ وشواهد الشافعية ١٦٧ .

حمار قبان يسوق أرنباً

خاطمها زأمتها أن تذهباً

وكقول دكين^(١) :

وجله حتى أبيض ملبيه

ويبدو أن كل صيغة علي وزن: أفعال، قد جاءت في العربية عن هذا الطريق ولو لم يوجد إلي جانبها صيغة: أفعال في الاستعمال، وذلك مثل: اشماز واجزأل واطمأن وغير ذلك،^(٢)

ثانياً : دراسة في مصادره وآرائه :

لقد تعددت مصادر كتاب الخصائص وتنوعت بما يؤكد حرص ابن جني علي أن يأتي هذا الكتاب علي هذا النحو من الإحاطة والشمول بمسائل اللغة والنحو العربي، إلي الدرجة التي جعلته يصرح في المقدمة، أنه لم ير أحداً من علماء البصرة والكوفة، تعرض لعمل أصول النحو، علي مذهب الكلام والفقه، وأن كتاب الأصول لابن السراج، لم يتضمن إلا مسألة أو مسألتين من مسائل الأصول. « فلم يلهم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه »^(٣) كما يذكر أن ما صنعه سعيد بن مسعدة، الأحفش الأوسط، في المقاييس، عبارة عن كتيب لا يحتوى إلا علي الذر اليسير، إذا ما قورن بكتابه: الخصائص ، حيث يقول: « إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به وكافأناه علي لطيف ما أولأناه من علومه المقدمة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاية علينا، حتى دعا ذلك أقوماً نزلت من

(١) الخصائص ١٤٨/٣ .

(٢) انظر : التطور اللغوي ٩٧ وكذا : فصول في فقه العربية ١٩٣ - ٢٢٦ د. رمضان عبد التواب -

القاهرة ١٩٨٠ م .

(٣) الخصائص ٢/١ .

معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلي الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلمه..^(١) .

ولعل نظرة فاحصة في مصادر هذا السفر الجليل تؤكد لنا أن ابن جنى قد اعتمد علي مصدرين رئيسيين أحسن اختيارهما وأجاد في الإفادة بهما، فهو قد اعتمد على العديد من شيوخ العربية وعلمائها ومفكرها من أساتذته السابقين والمعاصرين له، كما اعتمد ابن جنى علي آراء وأفكار ما ينيف على خمسين عالماً من علماء اللغة والنحو والقراءات، وتشتمل هذه القائمة على عديد من علماء البصرة وعلماء الكوفة، وهو في جمعه بين علماء المدرستين، يجعلنا نظمئن إلى القول بأنه يمثل الاتجاهين معاً، فيما يعرف بالمدرسة البغدادية وهو يعد رائداً من روادها في جيلها الثاني .

وينبغي أن نؤكد أن اعتماد ابن جنى على هذه المصادر، لم يكن مجرد ناقل أو مردد لآراء أصحابها من العلماء فحسب، بل إنه كان - دائماً - يدلي بدلوه ، فيناقش هذه الآراء، ويقبل ما يوافق وجهة نظره، فيقرظ أصحابها ويثنى عليهم، ويرفض منها ما يخالف وجهة نظره، ويتعد عن تفكيره ومنهجه !

ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء، شيخه وأستاذه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، وقد بلغت مرات ذكره في خصائصه حوالى اثنتين وثلاثين ومائة مرة، ولا غرابة أن تصل مرات ذكره إلى هذا العدد الكبير، فلقد كان أبو علي الفارسي، شيخ ابن جنى بلا منازع، فقد لازمه زمناً طويلاً يصل إلي حوالى أربعين سنة، لا ينقطع عنه ولا ينفصل في حله وترحاله، ولا غرابة أن يظهر ابن جنى من الحب والتقدير لشخصه والإقبال والانتفاع بعلمه، وهو يصرح بذلك معترفاً ومفاخراً !

وتجمع الروايات علي أن لقاءه الأول بأستاذه، كان في جامع الموصل، عندما كان

(١) الخصائص ٣٠٣/١ .

ابن جنى يجلس لتدريس العربية وهو ما يزال فى سن صغير، وأن أباعلى وجده مقصراً فى مسألة قلب الواو ألفاً، فأرشدته إلى الصواب، وقال له تزيت وأنت حصرم! (١) وقد ألف ابن جنى كتبه وأعماله فى حياة أستاذه، وكان أبو على يستحسن تأليفها ويقرظها بالثناء والتقدير، ومن ذلك ما ذكره ابن جنى فى الخصائص: «وقلت مرة لأبى بكر أحمد بن على الرازى - رحمه الله - وقد أفضنا فى ذكر أبى على ونبل قدره ونباوة محله: أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا: فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبشع هذا القول عليه» (٢) ويقول أيضاً: «ولله هو وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه! فكأنه إنما كان مخلوقاً له، وكيف لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه، لا يعتافه عنه ولد ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلباً ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة، وقد حط عنه أثقاله، وألقى عصا ترحاله» (٣).

لقد كان ابن جنى دائم الإفادة والاستزادة من علم أستاذه ومن آرائه. وهو يشبه نفسه فى ذلك بسببويه فى نقله من علم الخليل (٤) غير أنه يذكر أن أستاذه كان يسأله فى بعض المسائل، وأنه كان يأخذ برأيه فيها، وكان يدونه فى بعض كتبه. وفى ذلك يقول ابن جنى: «وقلت مرة لأبى على - رحمه الله - قد حضرنى شيء فى الإتياع فى:

(١) بدأت تلك الصحبة سنة ٣٣٧هـ وابن جنى فى الخامسة عشرة من عمره، انظر، تاريخ بغداد

٢٨٦/٧ وبغية الوعاة ٢١٧.

(٢) الخصائص ٢٠٨/١.

(٣) الخصائص ٢٧٦/١.

(٤) لقد كان أبو على الفارسى إماماً من أئمة البصريين، وشيخاً لمدرسة نحوية، لها تلاميذ ومريدون ينقلون عنه ويرجعون إليه، فيؤلف ابن جنى كتاب: اللمع يجمعه من كلام شيخه، الحجة ١١.

نقيذ ، وإن عرى أن تكون عينه حلقية؛ وهو قرب القاف من الخاء والغين. فكما جاء عنهم: النخير والرغيف كذلك جاء عنهم: النقيذ . فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في الإتياع. كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون، فرضية وتقيله، ثم رأته بعد ذلك في تذكرته^(١) وكان أبو علي كثيراً ما يسترشد برأى تلميذه ابن جنى، وكثيراً ما كانا يتبادلان الرأي في مسألة من المسائل، حتى يصلا فيها إلي وجه الصواب، وفي ذلك يقول ابن جنى: «ودخلت يوماً علي أبي علي - رحمه الله - خالياً آخر النهار، فحين رأيته قال لي: أين كنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت؟ فحضنا معاً فيه، فلم نحل بطائل منه، فقال: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم^(٢). كما كان ابن جنى يذكر رأى أستاذه، لكنه لا يرتضيه، ويذكر غيره، ومن ذلك قوله: «سألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تجفاف، أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها، فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود وأظفور ملحقاً بباب عسلوج ودملوج، وأن يكون إطريح وإسليج ملحقاً بباب شنظير وخنزير^(٣) ثم يجده يرفض هذا الرأي ويعارضه بقوله: «ويبعد هذا عندي، لأنه يلزم منه أن يكون باب إعصار وإسنام ملحقاً بباب حدبار وهلقام، وباب إفعال لا يكون ملحقاً. ألا ترى أنه في الأصل للمصدر، نحو إكرام وإحسان وإجمال وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له، وكان هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقاً من قبل أن مازيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جيء به كمعنى، وهو امتداد الصوت

(٢) الخصائص ٣٨٧/١، ٢٧٦/١ - ٢٧٧ .

(١) الخصائص ٣٦٥/١ .

(٣) الخصائص ٢٣١/١ .

به. وهذا حديث غير حديث الإلحاق، ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المد إنما الزيادة أبداً، فالأمر علي ما ترى في البعد غايتان^(١) وقد يصل الأمر في مخالفة ابن جنى لأستاذه في المنهج والطريقة، فقد ألف أستاذه كتاب: «الحجة في توجيه القراءات السبع»^(٢) فإذا بابن جنى يؤلف كتاباً في الانتصار للقراءات الشاذة، وهو كتاب: «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»^(٣).

لقد أفاد ابن جنى من آراء البصريين الأوائل، واعتمد في خصائصه علي آراء هؤلاء العلماء في اللغة والنحو، فلقد ورد ذكر أبي الأسود بأشعاره: في مسائل ارتضى بعضها ابن جنى في سعة القياس، على الرغم من عدم سماعها من العرب، فهو يقول: «واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع، ألا ترى إلي قول أبي الأسود: (الرمل)

ليت شعري عن خليلي مالذي غاله في الحب حتى ودعه

ويقول ابن جنى: وعلى ذلك قراءة بعضهم: «وماودعك ربك وما قلتي» (الضحى ٣/٣٠) بالتخفيف، أي: ما تركك دل عليه قوله: (وما قلتي) لأن الترك، ضرب من القلي، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق. لأن استعمال (ودع) مراجعة أصلي، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصلي، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به^(٤) وهو يعقب هنا على بيت أبي الأسود بقوله: فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: «وما دَعَكَ ربك وما قلتي».

(١) الخصائص ٢٣٢/١.

(٢) الحجة، لأبي علي - تحقيق على النجدي وآخرين ١٤٠٣هـ - ١٩٨٤م.

(٣) المحتسب، تحقيق على النجدي وآخرين ١٣٨٦هـ.

(٤) الخصائص ٣٩٦/١ كذا ٩٩/١.

والحق فإن ابن جنى يتفق فى هذا التحليل والتفسير مع نظريات التطور الصوتى الحديثة، وبخاصة نظرية: «الركام اللغوى» فالأمثلة التى ساقها ابن جنى للفعل الأجوف، تعد من قبيل الركام اللغوى. لظاهرة كانت سائدة فى الاستعمال القديم تطورت. ولم يبق منها سوى نماذج قليلة تنبىء عنها. وأن ذلك قد حدث أيضاً للغة الحبشة من اللغات السامية. فما تزال فيها نماذج لأفعال جوفاء جاءت على الأصل، على صورة كونها صحيحة، ومن ذلك الفعل bayama، بمعنى: تحقق، والفعل : dayyana بمعنى : دان» (١).

كما أفاد ابن جنى - أيضاً - من الخليل بن أحمد الفراهيدى، وقد ورد ذكره كثيراً فى خصائصه، ففى «باب فى العربى يسمع لغة غيره أيراعيها ويعتمدها، أم يلغيتها ويطرح حكمها» (٢) يقول ابن جنى: «أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال: سألت خليلاً عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء على قياس الذين قالوا فى: يئس، يأس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها..» (٣) ويقصر ابن جنى هذا الباب بتمامه على الانتصار لقياس الخليل وتأكيده صحته (٤) وعلى هذا النحو من التحليل، يجده - أيضاً - يحاول تفسير رأى الخليل وتوضيح وجهاته فى «باب فى المثليين كيف حالهما فى الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائداً، فأيهما هو» (٥) فبعد عرضه لأحوال الأسماء والأفعال، عندما يجتمع فيهما حرف أصل ومعه حرفان مثلاً، أو إذا كان فيهما أصلان ومعهما حرفان مثلاً،

(١) انظر: بحوث ومقالات فى اللغة ٥٩ وما بعدها د. رمضان عبدالنواب - القاهرة ١٩٨٢ م وكذا:

Dillmann: Grammatik der athiopischensprache, 163-165

حيث رأيه فى الأفعال المعتلة.

(٣) الخصائص ١٤/٢.

(٢) الخصائص ١٤/٢ وما بعدها.

(٥) الخصائص ٥٦/٢-٦٩.

(٤) انظر: الخصائص ١٤/٢-١٦.

أو إذا كان فيهما ثلاثة أحرف أصول ومعهما : مثلاًن غير ملتقيين .. وبعدما ينتهى من عرض الصور المختلفة التى يأتى عليها المثلاًن وحكمهما، ومتى يكونان أصليين. ومتى يكون أحدهما زائداً.. يستعرض بالتفصيل مذهب كل من الخليل ويونس، ثم يقول: «فلذلك اعتمدناه وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه...»^(١) وهو يقول: «فهذان أيضاً - ما يشهد بصحة قول الخليل»^(٢) ونجده فى باب إمساس الألفاظ أشباه المعانى^(٣) يقول: اعلم أن هذا موضع شريف لطيف: وقد نبه إليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته^(٤) بيد أننا نجد يقول فى موضع آخر فى باب فى التعبيرين يعترضان فى المثال الواحد بأيهما يبدأ^(٥) وقول الخليل فى تخفيف هذا المثال: أدي، طريف وصعب ومتعب، وذلك أنه قدر الكلمة تقديرين ضدّين، لأنه اعتقد صحة الواو المبدلة من الهمزة.. فلذلك قلنا إن فى مذهبه هذا ضرباً من التناقض..»^(٦) .

وإذا انتقلنا إلى سيبويه ، فإننا نجد وقد أفاد من الكتاب - أيضاً - وهو يستند إلى آرائه فى تدعيم ما يرى فيه الصواب ، وتتجلى إفادته واضحة فى خصائصه، منذ بدايته، ففى باب القول على الفصل بين الكلام والقول^(٧) يذكر قول سيبويه: «واعلم أن قلت فى كلام العرب، إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، ففرق بين الكلام والقول كما ترى ..»^(٨) ثم يختتم الباب بقوله: «وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين فى هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما ، والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه. وفصله بين الكلام والقول، ولكل قوم سنة وإمامها»^(٩) .

-
- | | |
|----------------------|-------------------------|
| (١) الخصائص ٦٧/٢ . | (٢) الخصائص ٦٨/٢ . |
| (٣) الخصائص ١٥٢/٢ . | (٤) الخصائص ١٥٢/٢ . |
| (٥) الخصائص ٨/٣ . | (٦) الخصائص ١١-١٠/٣ . |
| (٧) الخصائص ٣٢-٥/١ . | (٨) الخصائص ١٨/١ - ١٩ . |
| (٩) الخصائص ٣٢/١ . | |

وعلى هذا النحو من الإفادة والإعجاب بآراء سيبويه نجد ابن جني يذكر آراءه ويعتمد عليها، ويمتد بصحتها وصوابها، حيث يجده يقول: «والذى رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لاحذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكناً»^(١) وذلك كقراءة أبى عمرو فى قوله تعالى: «فتوبوا إلى بارئكم» (البقرة ٥٤/١) مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة^(٢) غير أننا نجد يرجح رأى يونس بن حبيب على رأى سيبويه، فيقول: «فأما رأى يونس: بنتى وأختى، فمردود عند سيبويه، وليس هذا موضوعاً للحكم بينهما، وإن كان لقول يونس أصول يجتذبه وتسوغه»^(٣) بل إنه يرفض رأيه - أيضاً - ولا يقبله، فهو يقول فى «باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»^(٤) فى كثرة تقديم المفعول به على الفاعل، وأنه لما استمر وكثر يصير كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه هو الأصل - أيضاً - يقول: «فإن قلت إن هذا ليس مرفوعاً إلى العرب، ولامحكيها عنها أنها رأته مذهباً، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً، ولستنا نقلد سيبويه ولا غيره فى هذه العلة ولا غيرها، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر»^(٥).

غير أنه يعود ثانية فى باب غلبة الفروع على الأصول^(٦) فيقول: «فإن قيل، وما الذى سوغ سيبويه هذا. وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به؟ قيل: يدل على صحة ما رآه من هذا من ذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه...»^(٧) بل إننا نجد وقد أفرد للثناء عليه قرابة الصفحة الكاملة، ومن ذلك قوله: «جاز لصاحب هذا العلم (أى النحو) الذى جمع شعاعه وشرح أوضاعه ورسم أشكاله

(١) الخصائص ٧٢/١.

(٢) الخصائص ٧٢/١ وانظر: الكتاب ٢٩٧/٢، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ.

(٣) الخصائص ٢٠١/١. (٤) الخصائص ٢٩٣/١ وما بعدها.

(٥) الخصائص ٩٨/١. (٦) الخصائص ٣٠٠/١ وما بعدها.

(٧) الخصائص ٣٠٤/١.

ورسم أغفاله وخلج أشطانه ويعج أحضانه وزم شوارده وأفاد موارد...»^(١) .

وأما الكسائي، الذي يعد واحداً من أبرز علماء الكوفة ومؤسسيها، فإنه لم ينل نفس المكانة التي نالها معاصره سيبويه عند ابن جنى وليس أدل على ذلك من اقتصاره الأخذ عنه في ذكر بعض الروايات عن العرب في قولهم كذا وكذا !! ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن جنى بقوله: «وحكى الكسائي أنه سأل بعض الأعراب عن أحد مطايب الجزور، فقال: مطيب، وضحك الأعرابي من نفسه، كيف تكلف لهم ذلك من كلامه...»^(٢) وكقول الكسائي - أيضاً - وسمعت من أخوين من بنى سليم يقولان: نما ينمو، ثم سألت بنى سليم عنه فلم يعرفوه»^(٣) بيد أننا نجد يثنى عليه فيقول: «وقد فعلت العرب ذلك، منه قولهم: أوار النار، وهو وهجها ولفحها، ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً، وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا، قال: هو (فعال) من وأرت الإرة، أي احترقتها لإضرار النار فيها»^(٤) بيد أننا نجد يحكم بشذوذ قراءته في قوله تعالى: «بما أنزل إليك» (البقرة ٤/١) فيقرأه الكسائي: «بما انزليك» فيقول: «وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين»^(٥) ولم ينسب أبوحيان هذه القراءة إلى أحد، وحكم عليها بالشذوذ^(٦) .

وإذا ما انتقلنا إلى المبرد، وهو إمام مدرسة البصرة في عصره، فإننا نجد ابن جنى، وقد أفاد من آرائه وأقواله، ومن ذلك قوله: «ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم

(١) الخصائص ٣٠٨/١ - ٣٠٩ .

(٢) الخصائص ٣٦٩/١ .

(٣) الخصائص ٣٨١/١ .

(٤) الخصائص ٨٩/٢، ٨٦/٣ وانظر ٣١١/٣ حيث تناوّه عليه كذلك .

(٥) الخصائص ١٤١/٣، ١٥٠/٣ .

(٦) البحر المحيط ١٤/١ لأبى حيان التوحيدي - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي - رحمه الله - قال عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ : «ولا الليلُ سابقُ النهارُ» بالنصب. قال أبو العباس: فقلت : ما أردت ؟ فقال: أردت : (سابقُ النهارُ) قال فقلت له فهلا قلته؟ فقلت : لو قلته لكان أوزن^(١) .

وهو يعارض المبرد في رفضه للقراءة في قوله تعالى: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» (النساء ١/٤) وهي قراءة حمزة، ويقول ابن جنى: «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف علي ما رآه وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المحرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأننى قلت : (وبالأرحام) ثم حذفت الباء، لتقدم ذكرها»^(٢) والحق أن ابن جنى قد أحسن وأجاد في تخريجه الإعرابى هذا، فقاعدة الحذف في اللغة العربية الفصحى، واحدة من قواعد التحويل الأساسية، وهى قد وردت كثيراً في القرآن الكريم سواء أكان الحذف إجبارياً أم اختيارياً، كما هو الحال فى الآيّة السابقة، حيث اقتضت ضرورة الإعجاز والبيان فيها استعمال هذا الحذف الاختيارى، وعلى قواعد اللغة أن تفسح المجال لمثل هذه الاستعمالات القرآنية المعجزة^(٣) .

أما الفراء، فإنه يقدم آراءه وأقواله، ويفيد مما جاء فيها، يقول ابن جنى: «ومن ذلك

(١) الخصائص ٢٥/١ . (٢) الخصائص ٢٨٥/١ .

(٣) قاعدة الحذف بنوعيتها، إحدى القواعد التحويلية، التى ذكرها : باتش: Bach، التى تستخدم فى تحويل الأبنية العميقة، التى تمثل الجمل الأصولية، إلى أبنيها السطحية. انظر : Bach, In In- ٢٠. Introduction to Transformatimal syntax, p20. وكذا : قواعد تحويلية للغة العربية ٣٨-٤٩ د. محمد على الخولى - الرياض ١٩٨١ م ، والنحو العربى والدرس الحديث ١٤٠ - ١٤١ د. عبده الراجحى - الإسكندرية ١٩٧٧ م، و علم اللغة التقابلى ٦٩-٧٠ د. أحمد سليمان ياقوت - الإسكندرية ١٩٨٥ م .

قول الفراء في نحو : لُغَةٍ ، وَثْبَةٍ ، وَرِثَةٍ ، وَمِئَةٍ ، إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو، فإنه يأتي مضموم الأول، نحو : لُغَةٍ ، وَرِثَةٍ ، وَثْبَةٍ ، وَكُرَةٍ ، وَقَلَةٍ ، وما كان من الياء، فإنه يأتي مكسور الأول، نحو مِئَةٍ ، وَرِثَةٍ ، وهذا يفسده سنة، فيمن قال: سنوات، وهي من الواو كما ترى..»^(١) ويذكر ابن جنى أن ما ذهب إليه الفراء في : الجاه ، إلى أنه مقلوب عن الوجه «وروينا عن الفراء، أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان، وزجرها ابنها، فقلت لها: ردى عليه، فقالت : أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا، قال: وهو من الوجه، أرادت: بواجهني، وكان أبو علي - رحمه الله - يرى أن : الجاه ، مقلوب عن الوجه أيضاً»^(٢) وقد نجده ينتصر لرأى الفراء علي رأى أستاذه أبو علي، فيقول: «وقال الفراء ، أصلها : هل، زجر وحث، ودخلت على أم، كأنها كانت : هل أم، أي: أعجل واقصد، وأنكر أبو علي عليه ذلك وقال: لامدخل هنا للاستفهام، وإنما هي عنده زجر وحث»^(٣) كما اعتمد ابن جنى علي روايات الفراء في باب مظل الحركات^(٤) فيقول: «وحكى الفراء عنهم: أكلت لحم شاة ، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً»^(٥) كما يذكر ابن جنى أنه وجد بخط أبي أقوالاً للفراء ذكرها وسلم بوجهاتها^(٦) وهو ينتصر في موضع آخر لأبي عمرو الجرمي علي الفراء في سؤاله الفراء عن أصل في : قم، فيقول: ويدل علي صحة أبي عمرو إسكانهم إياه وهي مفتوحة...»^(٧).

وأما ثعلب، فإنه قد نال حظاً وافراً من اعتماد ابن جنى عليه، في عديد من مواضع خصائصه: ومن ذلك ما ورد في «باب القول علي الاطراد والشذوذ»^(٨) ويقول فيه ابن جنى: «والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، نحو قولهم، أخوص الرمث،

-
- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| (١) الخصائص ١٧٢/١ . | (٢) الخصائص ٧٦/٢ . |
| (٣) الخصائص ٣٦-٣٥/٣ . | (٤) الخصائص ١٢١/٣ . |
| (٥) الخصائص ١٢٣/٣ . | (٦) الخصائص ٢١٢-١٩٤/٣ . |
| (٧) الخصائص ٩٦/١ وما بعدها . | (٨) الخصائص ٩٦/١ وما بعدها . |

واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال:
استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه: استحوذ، وأغيلت المرأة واستنوق
الجمال، واستتيت الشاة، وقال زهير: (الطويل)

هنالك إن يستخولوا المال يَخُولُوا

ومنه: استفيل الجمال. قال أبو النجم: (الرجز)^(١)

يدير عيني مصعب مستفيل

ونجده يتحفظ على تفسيره قول الشاعر: (الطويل)^(٢)

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنباً جاءه وهو مسلماً

حيث يقول: «وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى - أحسبه عن ابن
الأعرابي - بقول الشاعر (البيت السابق) ثم يقول: وقال في تفسيره معناه: ما كنت
أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلماً ذنباً جاءه وهو، ثم يعلق على ذلك قائلاً: «ولو وكد
الضمير في جاءه هو وهو لكان أحسن، وغير التوكيد أيضاً جائز»^(٣) وهو يعترض على
رأى ثعلب وينتصر لرأيه ورأى أستاذه أبي علي في تفسيره قول الشاعر: (مجزوء
الكامل)^(٤)

إن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

حيث يقول: «فيجوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة غير أنه أولها
الفعل بلا فصل، كما قال الآخر (البسيط):

(١) الخصائص ٩٨/١ .

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٩٦ والأمالى ٢٠٦/١ واللسان (جلس) ٥٦/٦ .

(٣) الخصائص ٣٣٢/١ .

(٤) انظر: الفهرست ١٠٣ ، والشاعر هو القاسم بن معين .

أن تحملاً حاجة لى خف محملها تستوحيا نعمة عندى بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكمما منى السلام وألا تعلما أحدا

سألت عنه أبا على - رحمه الله - فقال: هى مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض^(١) ثم يقول: «وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه (إن) بـ (ما) فلم يعملها كما لم يعمل ما. «وفى موضع آخر نجد ابن جنى، وهو يشتد فى نقده لشعلب إلى حد أنه ينعت بالمتعجرف حيث يقول: «وذهب أحمد بن يحيى فى قوله: (الرجز)^(٢)» :

يرد ملخاً وهديراً زغديا

إلى أن الباء زائدة، وأخذه من زغد البعير يزغد: زغداً فى هديره، وقوله: إن الباء زائدة كلام تمجه الآذان وتضييق عن احتماله المعاذير وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقترهان كسبط سيطر، وإن أراد ذلك - أيضاً - فإنه قد تعجرف^(٣) وهو يعد ذلك من قبيل سقطات العلماء! بيد أننا نجده وقد امتدحه وأجرل الشاء له، حيث يقول: «ولله أبو العباس أحمد بن يحيى، وتقدمه فى نفوس أصحاب الحديث ثقة، وأمانة وعصمة وحصانة، وهم عيار هذا الشأن. وأساس هذا البنيان»^(٤).

كما أفاد ابن جنى من آراء الأصمعى، وأكثر من الاعتماد عليها وعلى رواياته، وقد حفلت الخصائص بهذه الآراء وتلك الروايات، ومن ذلك ما ذكره ابن جنى من حديث الخليل بن أسد النوشجاني قوله: أنه قرأ على الأصمعى من أرجوزة العجاج

(١) الخصائص ٣٩٠/١.

(٢) ديوان العجاج ٧٤.

(٣) الخصائص ٤٩/١، ٢١٥/٣، ٢٨٤/٣.

(٤) الخصائص ٣١٣/٣.

ياصاح هل تعرف رسماً مكرماً

ويقول النوشجاني: فلما بلغت :

تقاعس العز بنا فاقعنسنا

قال لى الأصمعى: قال الخليل : أنشدنا رجل :

ترافع العز بنا فارفعنا

فقلت: هذا لا يكون ، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العز بنا فاقعنسنا

ويعلق ابن جنى بعدة احتمالات، تؤكد عدم إدراك الأصمعى للقياس، ولا لحكاية التعليل إلى الحد الذى جعل الخليل يقول للأصمعى، عندما أراد الأخير أن يعلمه الخليل علم العروض، وأن ذلك تعذر علي الأصمعى، وبعد عنه، فئأس الخليل منه، فقال له يوماً: ياأبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر: (١)

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فقطن الأصمعى إلى ما يريد الخليل أن يبلغه إياه من بعد علم العروض على فهمه وإدراكه، ونجده وقد استشهد فى «باب فى التطوع بما لايلزم» (٢) بما أنشده الأصمعى لبعض الرجاز من قصيدة تتألف من ٩ تسعة أشطر، التزم فيها جميعها بالظاء فى كل من العروض والضرب إلى جانب ظاء ثانية قبل ظاء الروى (٣) وقصيدة أخرى رائية

(١) انظر : الخزانة ٤٦/٣ والأصمعيات ٤٣ - ٤٥ والأغاني ٣٣/١٤ (طبعة بولاق) وأدب الكاتب ٢٣ ومعاهد التنصيص ٢٣٦/٢، و البيت لعمر بن معد يكرب. وانظر : الخصائص ٣٦٢-٣٦١/١.

(٢) الخصائص ٢٣٤/٢ وما بعدها. (٣) الخصائص ٢٣٥/٢.

طويلة، التزم فيها قائلها تصغير قوافيها، وهى تتألف من سبعة وعشرين بيتاً من بحر مشطور السريع^(١) وقصيدة أخرى ثالثة، تتألف من خمسة وخمسين بيتاً، التزم فيها صاحبها اللام المشددة من أولها إلى آخرها^(٢) وقصيدة رابعة تتألف من ستة وعشرين بيتاً، لغيلان الربيعى، أطردت جميع قوافيها على جر مواضعها^(٣) فهذه قصائد أربع، تبلغ مجموع أبياتها مائة وسبعة وعشرين بيتاً وشرطاً، التزم فيها أصحابها بأمر صعبة وعسيرة، تدل على مقدرتهم وسلامة قرائحهم، وأنشدها جميعاً الأصمعى ورواها، وغير العديد من الأمثلة التى ذكرها الأصمعى بروايته عن الأعراب، أو تفسيره لها، ونجده يشنى على الأصمعى فى تحليله قول المثقب العبدى :

أفاطم قبل بينك نولينى ومنعك ما سألت كأن تبينى

يقول ابن جنى: «فهذه رواية الأصمعى: أى منعك كبينك، وإن كنت مقيمة.. أى منعك إياى ماسألتك هو بينك.. ورواية الأصمعى أعلى وأذهب فى معانى الشعر»^(٤).

أما أبو بكر السراج فإن ابن جنى قد أفاد - أيضاً - من آرائه وأفكاره وإن وجدناه يبدأ خصائصه بقوله: «وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يلزم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين فى أوله، وقد تعلق عليه به»^(٥) ونجده يقول فى : «باب فى العلة وعلة العلة»^(٦) يقول: «ذكر أبو بكر فى أول أصوله هذا، ومثل منه برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن علة رفعة قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال

(٢) الخصائص ٢٣٩/٢ - ٢٤٦ .

(١) الخصائص ٢٣٥/٢ - ٢٣٨ .

(٤) الخصائص ١٦٧/٣ ، ٢٨٣/٣ .

(٣) الخصائص ٢٥٠/٢ - ٢٥٣ .

(٦) الخصائص ١٧٣/١ .

(٥) الخصائص ٢/١ .

عن علة العلة.. ويقول ابن جنى: «فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة»^(١) ثم ينتهى فى هذا الباب بقوله: «فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمح فيه أبو بكر أو لم ينعم تأمله»^(٢) وهو يتحفظ على متابعة أبى بكر السراج، فى أن الحاء الثانية فى حثت بدل من تاء، وأن أصله: حثت. وكذلك قال فى نحو: ثرة وثرثاره: إن الأصل فيها ثرة. فأبدل من الراء الثانية تاء، فقالوا: ثرة. وكذلك طرد هذا الطرد، وهذا وإن كان عندنا غلطاً، لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه، ولا مقارباً فى المخرج له فإنه شق آخر من القول، ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هى عين أبدلت إلى لفظ الفاء. فأما أن يدعى أنها فاء مكررة فلا....»^(٣) ويرفض ابن جنى كذلك رأى ابن السراج فى تفسير كلمة: سرسور مال، أي: عارف بأسرار المال، فلا يخفى عنه شيء من أمره، ويقول ابن جنى: «ولست أقول كما يقول الكوفيون وأبو بكر معهم: إن سرسورا من لفظ السر، ولكنه قريب من لفظه ومعناه»^(٤) ولكننا لانعدم استحسان ابن جنى لرأى ابن السراج فى خصائصه، حيث يقول: «وكذلك قولهم: إن قمت قمت، فيجىء بلفظ الماضى والمعنى معنى المضارع... وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك فى وقوعه بلفظ الماضى المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر: لأنه متوقع مترقب، وهذا تفسير أبى على عن أبى بكر وما أحسنه»^(٥).

ونجده لا يقبل رأيه فى أن التاء فى كلمة: تماضر وتراضر زائدة. فيقول: «ولا وجه لذلك عندى، لأنها فى موضع عين عذافر: فهذا يقضى بكونها أصلاً»^(٦) وكذلك يعلق على رأى ابن السراج بأن كلمة: يتابعات من أحد الفوائت قائلاً: «فما أطرف أبا بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت! ألا يعلم أن سيبويه قد قال: «ويكون على يفاعل

(١) الخصائص ١٧٣/١ .

(٢) الخصائص ١٧٣/١ .

(٣) الخصائص ١٣٠/٢ .

(٤) الخصائص ٥٤/٢-٥٥ .

(٥) الخصائص ١٩٧/٣ .

(٦) الخصائص ١٠٥/٣ .

كذلك نجده - أيضاً - وقد أفاد من أبى حاتم السجستاني، ومن ذلك قوله: «أخبرنا أبو إسحاق بن أحمد القرميسيني عن أبى بكر محمد بن هارون الروباني، عن أبى حاتم سهل بن محمد السجستاني فى كتابه الكبير فى القراءات قال: قرأ على أعرابى بالحرم: «طيبى لهم وحسن ماب» فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فلما طال على قلت: طوطو، قال: طى طى. أفلا ترى إلى هذا الأعرابى: وأنت تعتقده جافياً كزراً، لا دمثاً ولا طبعاً، كيف نبا طبعه على ثقل الواو إلى الباء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ننى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلى مع سومه وتساند إلي سليقته ونجده» (٢) وهو يعلق على نفس الرواية فى موضع آخر قائلاً: «أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابى بلغته وتركه متابعة أبى حاتم» (٣).

أما أبو الحسن الأخفش، فإننا نجد ابن جنى يذكر فى مستهل خصائصه، أنه صنف فى شىء من المقاييس كتباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا، علمت بذلك أننا نبنا عنه فيه، وكفيناك كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولأناه من علومه المسوقة إلينا المغيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم خطوطهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلي الطعن عليه والقدح فى احتجاجاته وعلله» (٤) بيد أننا نجده يذكر بعد عرضه لقول ضغيغم الأسدى (٥) (الوافر)

(١) الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) أسلفنا من قبل أن ابن جنى لا يرى فرقاً بين الواو والياء، بل هو يسوى بينهما، ويقول بأن بينهما صلة ونسباً. انظر: سر صناعة الإعراب ٢٣/١ الخصائص ٧٥/١-٤٦.

(٣) الخصائص ٣٨٤/١.

(٤) الخصائص ٢/١.

(٥) الخصائص ١٠٤/١.

إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى وإن لم ألقه - الرجل الظلوم

نجده بعد استعراضه المستفيض يقول: «وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى ﴿إذا السماء انشقت﴾ (الانشقاق ١/٨٤) و ﴿إذا الشمس كورت﴾ (التكوير ١/٨١) ثم يقول: «ومعناها يشهد لقوله هذا، شىء غير هذا، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا فى إجراء واو شئوة مجرى ياء حنيقة، فكما قالوا: حنفي قياساً، قالوا: شئى أيضاً قياساً، ويعلق قائلًا: «ومألطف هذا القول من أبى الحسن أو تفسيره أن الذى جاء فى فعله هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شىء ينقصه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان - أيضاً - صحيحاً فى القياس مقبولاً. فلا عزو ولا ملام»^(١) وهو يصف رأى الأخفش فى أن الكاف فى إياك حرف خطاب.. والهاء فى إياه حرف للغيبة، مخلوعة عنهما دلالة الاسمى فى : رأيتهم وغلأمى وصاحبى، بأنه مذهب هؤلاء، وإن كان كذلك.. جارٍ على القوة ومقتاس بالصحة»^(٢) وقد عرض ابن جنى للعديد من آراء الأخفش وتحليلاته، ورأى صوابها ووجاهة تفسيرها أحياناً، وتحفظ عليها أحياناً أخرى .

أما المازنى، صاحب كتاب : التصريف، الذى حظى بشرح ابن جنى له. تحت عنوان : المصنف، فإن ابن جنى قد أفاد منه ومن مؤلفاته بعامة، ومن آرائه وتفسيراته كذلك. فقد أورد رأيه فى قول العرب: أقائم أخوك أم قاعد ؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدهما ؟ إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى»^(٣) .

(٢) الخصائص ١٨٩/٢ .

(١) الخصائص ١١٦/١ ، ١٣٦/١ .

(٣) الخصائص ١٠٠/١ .

وهو يأخذ برأيه في «باب في إسقاط الدليل» وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مررت برجل أفعل، فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة، وإسقاط هذا أن يقال: قد جاءت الصفة غير مفيدة، وذلك كقولك في جواب من قال رأيت زيدا: ألمنى يا فتى، فآلمنى صفة وغير مفيدة^(١) ويرد عليه ابن جنى بقوله: «فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة ينبغي أن تكون مفيدة، فأوجد أن من الصفات مالا يفيد، وكان ذلك كسراً لقوله»^(٢) ونجده وهو يعلل لما يراه المازنى من تفسير أن: مثل ما في قوله تعالى: «إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» (الذاريات ٣٣/٥١) على أنهما اسم واحد، بنى الأول على الفتح وهما جميعاً في موضع رفع صفة لكلمة: حق، حيث يقول: «فإن قلت: فما موضع أنكم تنطقون؟ وذلك في باب: خلع الأدلة»^(٣) قيل: هو جر بإضافة (مثل ما) يقول: «فإن قلت: ألا تعلم أن (ما) على بنائها، لأنها على حرفين، الثانى منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبنى؟ قيل ليس المضاف (ما) وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما) فلم تعد (ما) هذه أن تكون كثناء التانيث في نحو هذه جارية زيد، أو كالألف والتون في سرحان عمرو، أو كياء الإضافة في بصرى القوم أو كآلفى التانيث في صحراء زم أو كالألف والتاء فى»^(٤)

فى غائلات الحائر المتو

ثم يقول: هذا وجه، ويقول أيضاً: «وإن شئت قلت: (وما) فى إضافة المبنى ! ألا ترى إلى إضافة (كم) فى الخبر، نحو: كم عبد ملكت، وهى مبنية.. ويقول - أيضاً - معللاً رأى المازنى: «وأيضاً فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى ابناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه، بمنزلة صدر الكلمة من

(٢) الخصائص ١٩٩/١ .

(٤) ديوان رؤية ١٦٦ .

(١) الخصائص ١٩٩/١ .

(٣) الخصائص ١٨٩/٢ وما بعدها .

عجزها، وبعض الكلمة صوت والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولاً^(١).

ونجده في «باب في تركيب المذاهب»^(٢) يقدم لمذهب أبي عثمان المازني في انتخابه مذهباً صرفياً مركباً من عدة مذاهب لعلماء آخرين، حيث نجده يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير، مثال ذلك: هوثير، تحقير لكلمة: هار، ويو يضع (اسم رجل) تحقير لكلمة: يضع، وبولية، تحقير لكلمة: بالة، في حين لا يرد المحذوف عند سيبويه، فيقال فيما سبق جيمعاً: هوير، يضع، بولة^(٣) كما كان المازني يرى رأي سيبويه في صرف نحو، جوار علماً، وإجراءه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها. فيقول في رجل أو امرأة اسمها: جوار أو غواشٍ بالصرف بعد الرفع والجر على حاله قبل نقله، ويونس لا يصرف ذلك، ونحو علماً، ويجريه مجرى الصحيح في ترك الصرف^(٤).

لم يقتصر ابن جنى في مصادرة في هذا السفر الجليل؛ الخصائص، على العلماء العرب فسحب، بل إننا نجده يعتمد على بعض الأعراب: الذين لم تفسد لغاتهم، بعد أن يختبرهم ويتأكد من فصاحتهم وصدق نحيزتهم، بل إنه يعقد لذلك باباً في الخصائص بعنوان: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوير»^(٥).

ومن هؤلاء الأعراب الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم:

١- أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي، يقول ابن جنى: «وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي - تميم جوثة - فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربت أخاك فأدرته علي الرفع، فأبى، وقال:

(٢) الخصائص ٧١/٣ .

(٤) الخصائص ٧٢/٣ .

(١) الخصائص ١٨٢/٢ - ١٨٣ .

(٣) انظر: الخصائص ٧٢-٧١/٣ .

(٥) الخصائص ٥/٢ .

لا أقول: أخوك أبداً، قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك، فرفع، فقلت أأست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: إيبي هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدل شيء علي تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحقه من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً، ولو كان توهمه هذا السائل، لكثير اختلافه، وانتشرت جهاته، ولم تنقذ مقاييسه^(١).

٢- أبو صالح السليل أحمد بن عيسى بن الشيخ، يقول ابن جنى: «وأخبرنا أبو صالح السليل عن أحمد بن عيسى بن الشيخ قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي، قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني، قال: حدثني محمد بن يزيد بن زبान قال: أخبرني رجل عن حماد الراوية، قال أمر النعمان، فنسجت له أشعار العرب في الطنوج. قال: وهي الكرايس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزاً، فاحتفزه فأخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة^(٢).

ونستطيع أن نقرر أن هذا العالم الفذ، الذي لم يكن يقنع بترديد ما سبق من علم وأدب، دون أعمال فكر ونظر؛ نقرر بأنه استطاع بما حباه الله من ذكاء متوهج ونباهة وعمق بصيرة، أن يصنع في العربية أبواً لم يسبقه فيها أحد، فقد وضع أصولاً - غير مسبقة - في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني، وكان في ذلك إماماً، ينبغي أن يتبعه تلاميذه، ليستفيدوا من فكره وعلمه، والحق فإن علماء عديدين قد استفادوا من علمه ونقلوا عنه، بيد أننا نجد اللغوي الكبير ابن سيده، وقد نقل من تراث ابن جنى وفوائده، وبحوثه، في كتابه: المخصص، ففي هذا الكتاب، فصل كامل^(٣) هو من صنع ابن جنى، لم يعزه ابن سيده إليه، ولقد أوقع هذا الإغفال في نسبة المنقول لابن جنى أوقع

(١) الخصائص ١/ ٧٦-٧٧، وكذا: معجم الأدباء ١٠٥/ ٢ وفصول في فقه العربية ٣٩١.

(٢) المخصص ٣/ ١ وما بعدها.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٨.

ذلك العالم اللغوى ابن منظور فى خطأ كبير، حيث نجده يعزرو أخذه للفصل السابق إلى ابن سيده، وهو فى الحق لابن جنى، ولعل مقارنة بين نص ابن جنى فى الخصائص، ونص ابن سيده فى المخصص تؤكد ذلك، يقول ابن جنى: «واعلم فيما بعد - أننى على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعى والخوارج قوية التجاذب لى، مختلفة التغول على فكرى...»^(١) ويقول ابن سيده: «وقد أدمت التنقير والبحث مع ذلك فى هذا الموضوع. فوجدت الدواعى والخوارج قوية التجاذب لى، مختلفة جهات التغول على فكرى ...»^(٢).

وبعد .. فإن هذا البحث قد أراد له صاحبه أن يؤكد أن علماءنا العرب، فى مجال اللغة والنحو وغيرها، ينبغى علينا أن نعيد قراءة أعمالهم ومؤلفاتهم العديدة فى ضوء المناهج اللغوية الحديثة. لنكشف عن معادنها النفيسة وجواهرها الثمينة، ونعرف إلى أى حدّ كان هؤلاء العلماء على درجة من البراعة والذكاء والتوقد، وأنهم تناولوا قضايا عديدة، هى الآن أحدث ما توصلت إليه نظريات البحث اللغوى، وأنه ينبغى أن نضع هؤلاء العلماء فى المكانة العالية والمنزلة الرفيعة التى يستحقونها بكل اقتدار .

(١) الخصائص ٤٧/١ .

(٢) المخصص ٦ / ١ والحق فإن ابن سيده من العلماء الذين يلتزمون نسبة النصوص إلى أصحابها ، وكتابه المخصص يشهد بذلك ! ولعل هذا الإغفال من صنع النساخ بدليل تنويهم عن بياضٍ ومحوٍ فى مواضع عديدة من الكتاب !!

